تناقض قانون جاستا مع المبادئ العامة للقانون

المحامي جنيد طورامان - تركيا

يمكن تقسيم القانون الدولي إلى قسمين الفترة أي قبل إنشاء الأمم المتحدة، وبعد إنشاء الأمم المتحدة. بينما في الأول الفترة الدول جعل اتفاقات بعضها البعض وحل النزاعات وفقا للقانون العرفي، في الثانية الفترة من الآليات الدولية تلعب دوراً حاسما في تسوية المنازعات تحت إشراف الأمم المتحدة، ومؤسسة مظلة لجميع الدول في العالم. النظام الأساسي للأمم المتحدة يستند إلى مبدأ أساسي ثلاثة، وهي الدولة الحصانة الدبلوماسية والقنصلية حصانة ومناعة المؤسسات الدولية. العدالة ضد مقدمي مشروع القرار للإرهاب قانون (جاستا) يدمر المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومنتج لمفهوم استبدال السلطة مع القانون. هذا القانون يشكل انتهاكا للمبادئ العامة للقانون الدولي ليس فقط ولكن أيضا المبادئ العامة للقانون ، قانون جاستا ستؤثر سلبا على الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وسوف يؤدي أيضا تأثير الدومينو والأسف سيؤثر على الدول الأخرى. "قانون جاستا"، تمارس السيطرة على الدول الأخرى الدول القوية ومحاولة للاستيلاء على ما يريدون. كنتيجة لذلك، سوف تؤدي إلى الفوضى ويؤدي إلى وفاة القانون الدولي.

مقدمة

هو إعداد مشروع القانون ديمقراطي وعضو مجلس الشيوخ جمهوري، الذي يوفر للأسر بوفاة الأشخاص نتيجة 11 "هجوم أيلول/سبتمبر" برفع دعوى قانونية ضد الدول يتعرض لهذا الهجوم الإرهابي، الذي اعتمد في أيار/مايو عام 2016 في مجلس الشيوخ. بعد اعتماد، قدمت "مجلس النواب الأمريكي" وهو أيضا اعتمد في هناك. أوباما الرئيس استخدام حق النقض. من ناحية أخرى، تم التصويت المشروع في المرة الثانية واعتمد بأغلبية ويصبح قانونا.

الولايات المتحدة الأمريكية بهذا القانون تسلم الولايات المتحدة مواطنا ضحايا 11 "أيلول/سبتمبر الإرهابية هجوم" لجعل إجراءات علاجية ضد الدول المسؤولة ورجل دولة. سوف يؤدي هذا الموقف تأثير الدومينو والدول القوية من المرجح أن رفع دعوى ضد الدول الضعيفة في اختصاصها. منعا للمشروع غير المشروعة التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية، ونحن ينبغي طرح "قانون جاستا" في جدول الأعمال وتقييم من جميع جوانبها، وتهيئة رأي العام! في هذه الدراسة، سوف ندرس "قانون جاستا" من حيث المبادئ العامة للقانون.

مصادر من اتفاقيات القانون الدولي اتفاقيات دولية وقعتها وصادقت عليها الإرادة الحرة للدول ذات السيادة هي المصدر الأساسي للقانون. وهذا يعني أن مبادئ القانون الدولي تستند إلى عدم الإكراه ولكن الإرادة الحرة للدول ذات السيادة. إذا لم تصدر الدولة أي التزام بإرادتها الحرة، فإنه يمكن استخدام سيادتها غير محدود وفقا للقانون الدولي.

أخرى مصادر على الرغم من حقيقة أن الاتفاقيات الدولية مصدرا هاما للقانون الدولي، فليست كافية لحل جميع النزاعات التي تنشأ بين الدول. لم يتم ذكر الثغرات القانونية في الاتفاقيات الدولية في محاولة لحل من خلال مصادر أخرى للقانون الدولي.

أ) الأعراف والعادات: الدول عرضه للانصياع للأعراف والعادات في القانون الدولي بالأفعال والأعمال.

ب) المبادئ العامة للقانون الدولي: حسن نية، التناسب، المعاهدة سوند المتعاهدين، القانون اللاحق، فشل المحاكمة إلخ.

ج) قرارات المحاكم والتحكيم: ووفقا للنظام الأساسي 38-1-د من "محكمة العدل الدولية"، المحكمة قد تنطبق الأحكام والفتاوى القانونية في الفقه كمصدر

تكميلي إذا لم يعثر على أي حل في الاتفاقية الدولية، والأعراف والعادات والمبادئ العامة للقانون.

د) آراء قانونية (دوكترين): آراء قانونية فيما يتعلق بالقانون الدولي أحد مصادر تكميلية للقانون الدولي.

الفحص: وتسوى من مشاكل "نقطة من القانون الدولي"، والمنازعات بين الدول ببعض المبادئ الراسخة التي تسمى "الآمرة". الدول لا تنتهك قواعد القانون الدولي الأساسية هذه لأنها ملزمة القواعد (القواعد الآمرة). في أواخر الستينات، وهي اعتمدت "اتفاقية فيينا" "قانون المعاهدات". ذكر معنى القاعدة الملزمة في المادة 53 من الاتفاقية. يمكن تغيير قاعدة ملزمة في القانون الدولي إلا توافق الآراء بين الدول.

1) مبادئ القانون الدولي العام 2) "المساواة من الدول ذات السيادة".
3) حظر الإكراه.

4) "حصانة الحدود". 5) "التسوية السلمية للمنازعات الدولية".

6) "عدم التدخل في الشؤون الداخلية". 7) حقوق الإنسان.

8) "تقرير المصير الوطني".

9) "مبدأ حسن النية". إذا كان تجاهل الدول أو تنتهك تلك المبادئ منتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي العام (العالم من الدستور).

من نقطة من العامة مبادئ للقانون العدالة ضد مقدمي مشروع القرار للإرهاب قانون (جاستا) يشكل انتهاكا للمبادئ العامة للقانون الدولي ليس فقط ولكن أيضا المبدأ العام للقانون. بعض المبادئ العامة للقانون: تحريم إساءة استعمال الحق، وحظر التمييز، والإنصاف، ومبدأ مصلحة. فيما يلي، سوف ندرس فيما يتعلق بالعدالة ضد مقدمي مشروع القرار للإرهاب قانون (جاستا) في ضوء المبادئ العامة للقانون. (قواعد حسن النية، وقانون المسؤولية، والقانون الجنائي، والقانون الإجرائي، إنفاذ القانون)

فيما يتعلق بمبادئ حسن النية حسن النية واحد من المبادئ الأساسية للقانون. ووفقا لحسن النية، يتوصل الطرفان إلى استخدام حقوقهم في الإطار من حسن النية. الإيمان بالله يعتمد على أساس كل حالة على حدة. العدالة ضد مقدمي مشروع القرار للإرهاب قانون (جاستا) ينتهك صراحة مبدأ السيادة، مبدأ المساواة، ومبدأ التسوية السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية المبدأ، مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، ومبدأ المحاكمة العادلة.

من حيث القانون الجنائي مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية واحد من المبادئ الأساسية للقانون الجنائي. وهذا المبدأ هو المسؤولية الجنائية فقط لا تطبق لكن الإجراءات العلاجية أيضا. 11 أيلول/سبتمبر الهجوم لم يكن هجوما عسكريا من دولة إلى أخرى. فمن الواضح أنه هجوم إرهابي. وتبذل الهجمات الإرهابية في كل بلد في العالم تقريبا. ومع ذلك، حتى اليوم، لا تحاول الدول أن اتهام دول أخرى في نطاق ولايتها القضائية. هذا لا يعني أن المملكة العربية السعودية مسؤولة عن 11 أيلول/سبتمبر الإرهابية هجوم منذ بعض الإرهابيين من مواطني المملكة العربية السعودية في 11 "هجوم أيلول/سبتمبر". إذا كان رجل دولة المملكة العربية السعودية تشارك في هذا الهجوم، سيكون مسؤولاً عن الضرر للهجوم الإرهابي. من ناحية أخرى، لا يوجد دليل أو ادعاء حول هذا الموضوع.

من حيث القانون المسؤولية العدالة ضد مقدمي مشروع القرار لقانون الإرهاب (جاستا) ينتهك المبادئ العامة لقانون المسؤولية. جاستا قانون يحدد القواعد أن الأضرار التي لحقت بالضحايا بالحصول على تعويضات من دولة أخرى. بيد أن الدول فرض وجمع الضرائب من أجل توفير الأمن لبلدهم. إذا فشلوا في الوفاء بواجبها الأساسي، أنها ستكون فقط المسؤولة عن ذلك. على سبيل المثال، شهدت تركيا الكثير من هجوم إرهابي. من ناحية أخرى، اتهم "البرلمان التركي" أو المحاكم ابدأ دولة أخرى. وقبلت تركيا المسؤولية لتعويض عن الأضرار الضحايا. نتيجة لذلك، الولايات المتحدة الأمريكية، في بغض النظر عن جنسية الإرهابي، هو فقط الدولة مسؤولاً عن 11 "أيلول/سبتمبر الهجوم".

فيما يتعلق بالقانون الإجرائي العدالة ضد مقدمي مشروع القرار لقانون الإرهاب (جاستا) يشكل انتهاكا للمبادئ العامة للقانون الإجرائي. في "المواد من قانون جاستا"، ليس هناك اسم للمملكة العربية السعودية. من ناحية أخرى، فمن الواضح أن القانون اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية من أجل محرك أقراص المملكة العربية السعودية إلى الزاوية فيما يتعلق بهجوم 11 أيلول/سبتمبر. حقق مواطن أمريكي، فقدت شريكة/شريكها اتخاذ إجراءات قانونية ضد المملكة العربية السعودية في محكمة في الولايات المتحدة. وفي المستقبل، فمن المتوقع أنه سيكون هناك الكثير من الحالات التي فتحت ضد المملكة العربية السعودية. وفقا "قانون جاستا"، ضحايا الولايات المتحدة قد رفع دعوى ضد دولة أخرى أمام محكمة في الولايات المتحدة. ولكن، رفع دعوى قانونية ضد الدولة في الولاية القضائية لدولة أخرى يشكل انتهاكا للمبادئ العامة للقانون الإجرائي.

الحصانة من الولاية القضائية: أولاً وقبل كل شيء، ينبغي أن تنظر المحكمة فيما إذا كانت لها ولاية قضائية أو لا حول القضية. في هذه المسألة في القانون الخاص، قد جعل دولة واحدة قرارا بالتعويض ضد دولة أخرى. من ناحية أخرى، أن الأضرار الناجمة عن الهجوم الإرهابي ليست مسألة قانون الخاص.

ولذلك، ترفض المحكمة الولايات المتحدة المطالبة بحجة أنها لا تملك ولاية قضائية للنظر في القضية.

الولاية: الولاية القضائية للمحاكم في القضايا الدولية وتحدد وفقا للعقود الدولية. في مثل هذه العقود الأطراف فقط الأشخاص محدودة للقانونية وحقيقية والأهلية القانونية للدول غير مقبولة. أنه ليس هناك أي لائحة بشأن مسألة ذات صلة، فإنه يجب أن يكون موافقة الأطراف في القضية لتحديد اختصاص المحكمة. فمن الواضح أن الدولة المدعي عليها لن تقبل السيادة والسلطة القضائية من محاكم الولايات المتحدة الأمريكية. حتى دون موافقة واضحة من الأطراف بشأن الولاية القضائية للمحاكم، إجراء يمكن بسهولة أن يطلق عليه اسم المشروع.

السلطة القضائية: المحاكم التي يحق لحل المشاكل بين أطراف متساوية، يجب أن يكون وضع متفوقة من الأطراف. في حالات محددة، على الرغم من أن الطرف المدعي أن يكون مواطن المدني، في واقع الأمر دون أدنى شك هناك دائماً الولايات المتحدة وراء المدعي. عندما نأخذ في الاعتبار حقيقة أن الطرف المدعي عليه أيضا دولة، فمن الواضح أن هذا ينبغي إلا الدعوى في محكمة دولية أن يقبل الطرفان بسلطتها. أن المملكة العربية السعودية عدم التضحية بسيادتها الخاصة، لا يمكن الحكم محاكم الولايات المتحدة الأمريكية دولة أخرى. أيضا شدة سينتهك دعوى أمام محكمة محلية وجزئية في مبدأ المساواة بين الأطراف.

مبدأ الإقليمية: وبالنظر إلى أن موضوع دعوى التعويض، سوف تنشأ مشكلة الاختصاص في مثل هذه الدعاوى. قواعد اختصاصها إلزامية وتستند إلى النظام العام. حيث أن الكفاءة واحدة من المسائل أن القضاة يجب أن تأخذ في الاعتبار عدم اختصاصها بحكم منصبه أثناء النظر في القضية. في القانون الدولي، مبدأ الإقليمية أيضا صالحة للولايات المتحدة الأمريكية.

النزاهـــة: في قانون الإجراءات المدنية، الشرط المسبق لقضية محكمة محايدة ومستقلة. إذا كانت محكمة قد اتصال إلى طرف الذي يمكن أن تؤثر في الدعوى، ليس هناك ذكر لنزاهة المحكمة. وفي حالات محددة، فمن الواضح أن المحكمة المختصة اتخاذ موقف بشأن الجانب المدعي. في مثل هذه الحالات ينبغي أن المحاكم لا تبدأ الدعوى نظراً لأن الإجراءات ستكون خاطئة من البداية.

المســاواة: مبدأ المساواة في الأسلحة يأتي ليعني بالنسبة للأطراف لها نفس الحقوق والواجبات في قانون الولاية القضائية. في حالات محددة، بينما أحد الطرفين (المدعي) مباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة، الطرف الآخر (المدعي عليه) أعلنت إدانة الولايات المتحدة حتى قبل البدء في العمل. لذا، في مثل هذه الحالات من المستحيل الحديث عن المساواة بين أطراف القضية.

وجود الأطراف: لن يكون هناك أي محاكمة دون الطرف الثاني في قضية. المشكلة هي، ليس من الواضح كيفية إبلاغ المدعي عليه ولا كيفية توفير وجود الأطراف في حالات محددة.

الدفـــاع: واحد من العناصر الرئيسية للمحاكمة العادلة هو الدفاع. عندما يكون هناك لا الدفاع، وهناك أيضا لا إجراءات عادلة. ولكن كيف يمكن أن قاضي محكمة محلية دولة لها حق السيادة المتساوية؟ وبالنظر إلى حقيقة أن الطرف المدعي عليه لن تتخلى عن سيادتها، كيف ستستمع محكمة قضية، دون حتى الاستماع طرف؟ وهذا من شأنه أن يخلق انتهاكا صارخا لمبدأ المساواة بين الأطراف.

قانون الإثبات: لنفترض أن المدعي عليه (رئيس الدولة) هو أخطر وأنها أعلنت أنها لا تعترف بالولاية القضائية للمحكمة وأنها لن تشارك في الإجراءات. وفي هذه الحالة، يعتبر المدعي عليه رفض مطالبات المدعين. أنه ليس من الممكن إثبات الحالة السلبية، المدعي سوف تكون ملزمة بإثبات أن هجمات 11 سبتمبر الإرهابية نفذت الدولة المملكة العربية السعودية. كيف أن المدعي أن يثبت أن الهجمات الإرهابية نفذها في المملكة العربية السعودية (الدولة)؟ سوف تدرس المحكمة كافة السجلات بما في ذلك وحدات أمن الدولة المملكة العربية السعودية من أجل تحديد هذه العلاقة؟ عندما يكون ذلك ضروريا لدراسة الخبراء، من البلد الذي سيقوم بتعيين الخبراء؟ وسيكون الخبير المختار مرة أخرى بين مواطني الولايات المتحدة الأمريكية؟ خلاصة القول، هو احترام هذه الأحكام المتعلقة بحل نزاع بين دولتين متساويتين في إحدى المحكمة الدول اعتبارها لاغية وباطلة من حيث المقلص...

فيما يتعلق بتنفيذ القانون والحكم الصادر عن محاكم الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الدعوى المذكورة ستقوم أيضا أعدادا كبيرة من المشاكل. أولاً وقبل كل شيء، يتطلب تنفيذ قرارات المحاكم "استخدام القوة" ضد المدين. في حالة إدانة محكمة الولايات المتحدة الأمريكية أن المملكة العربية السعودية يجب أن تدفع تعويضات، لتنفيذ المحكمة النظام، التي يجب أن تستخدم الدولة القوة ضد المملكة العربية السعودية وفقا للقواعد. المكاتب التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ قرارات المحاكم قد طلب المساعدة من ضباط الأمن المحليين (رجال الشرطة) في حالة المقاومة للمدين. كما هو الحال في مثل هذه الحالات "المدين" دولة، فإنه من المستحيل على استخدام القوة ضد الدولة المدين، كمجال السلطة الأمنية المحلية المنظمة محدودة إلى أراضي البلاد (وفقا لمبدأ الإقليمية). في المسائل المتصلة بالدول الأجنبية، ينبغي أن تطبق قواعد القانون الدولي. وفي القانون الدولي، باستثناء عدد محدود من الاستثناءات، لا يجوز لدولة باستخدام القوة لدولة أخرى.

أمثلة التطبيق: المحاكم التركية قررت رفض القضايا المرفوعة ضد دولة أخرى، في قضيتين منفصلتين. وكان من هذه الدعوى قضية التي رفعها خلال الحرب بين إيران والعراق. زعم المدعي أنه كان يجري الناقلة من تلقاء نفسه هاجمت الطائرات الحربية العراقية في حين الناقلة كانت مسافرة من إيران إلى خليج البصرة مع تحميل النفط، في تتمة قد توفي ثلاثة من البحارة وقد عانت الناقلة. وطالب دفع المادية والأضرار المعنوية التي لحقت "جمهورية العراق العربية". وقد قررت المحكمة أن ترفض القضية بالقول أنه لا يمكن الحكم على المدعي عليه، وأن محكمة النقض أيدت قرار المحكمة المحلية. وفي حالة أخرى، قدم "وزارة الدفاع" لجمهورية تركيا دعوى قضائية ضد الاتحاد السوفياتي بسبب الفعل الضار الناجمة عن اصطدام زورق العاصفة ملتم، ورافعة الحرب من "زكة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية". المحكمة المحلية قررت عدم رفع دعوى قضائية ضد دولة أجنبية، وأن محكمة النقض أيدت القرار...

في المملكة المتحدة، قرر طرف بينيت، يدعى بينيت أن أحضر إلى المملكة المتحدة من جنوب أفريقيا خلافا لقانون العودة المجرمين لعام 1989 والقانون الدولي، وبيت الرب في قضية "زيانغيانغهونغ هورسيفيري قضاة" المحكمة أن المحكمة غير مصرح بها لأن الحكومة جلبت له أمام المحاكم الإنكليزية مخالف للقانون الدولي.

وهناك مثال آخر حول دعوى أمام المحاكم الإيطالية ضد ألمانيا. بعض المواطنين اليونانيين رفع دعوى للتعويض عن الأضرار الناجمة عن انتهاكات القانون الدولي بألمانيا. وكان طالب الاعتراف والموافقة على قرارات المحاكم اليونانية في إيطاليا. المحكمة الإيطالية قررت الاعتراف والموافقة على الطلب وإرفاق خاصية ألمانية المسماة "فيلا فيجوني" في إيطاليا. ألمانيا دعوى قضائية ضد إيطاليا لأن إيطاليا تنتهك القانون الدولي وجلب الملف أمام "محكمة العدل الدولية". محكمة العدل قررت أن الحصانة من الولاية القضائية للدول هو

اتفاقية الأمم المتحدة على الأرض 1/2، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول واحد من أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

نحن بحاجة إلى دولة "جاستا التعليمات البرمجية" ليست اللائحة الأولى التي تسمح لملف قضية ضد دول أخرى أمام محاكم الولايات المتحدة. فإنه ليس من غير المألوف أن محاكم الولايات المتحدة اتخاذ قرار ضد مبادئ القانون الدولي. على سبيل المثال، في حالة ألفاريز-ماكين، تقرر المحكمة الولايات المتحدة الأمريكية أن اختطاف المشتبه فيه (الذي مواطن المكسيك) من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية غير المشروعة لا يؤثر على الولاية القضائية للمحكمة.

حيث الدول انتهاكا للقانون الدولي، قد لا تتعرف الدول الأخرى هذا الانتهاك. فعلى سبيل المثال في عام 1931، اليابان احتلت منشوريا وأنشأت حكومة جديدة المسماة مانتشوكو الخاضعة لسيطرتها. واليابان شريطية في الساحة الدولية للدول الأخرى ليتعرف عليه. ومع ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنهم ذاهبون لا يسلم بهذا بسبب 1928 معاهدة باريس. فإنه يحظر استخدام القوة لأغراض وطنية. هذا الموقف وهو اسمه "ستيمسون المذهب".

جاستا ستكون مثالاً لأي دول أخرى، والولايات المتحدة الأمريكية ستكون هي التي تحافظ على فقدان معظم. ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء العديد من الانقلابات في العديد من البلدان. على سبيل المثال، شك في أن الولايات المتحدة وراء عام 1960، 1980، الانقلابات العسكرية في 28 شباط/فبراير وأنه يشاع أن الولايات المتحدة وراء محاولة انقلاب 15 تموز/يوليه حتى فإذا قبلت الولايات المتحدة الأمريكية جاستا، ثم أنها يجب أن تقبل أن المقاطعات الأخرى لها الحق في تعزيز الأنظمة التي تعطي الفرصة ليرفع دعوى ضد الولايات المتحدة أمام محكمة خاصة بهم. هذا القانون الذي

يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون سوف تشرع الفوضى الجديدة في جميع أنحاء العالم في المستقبل القريب.

جاستا الاستنتاج الواضح ضد المبادئ العامة للقانون الدولي. جاستا ضد المبادئ العامة للقانون، ومبدأ حسن النية، ومبادئ القانون المسؤولية ومبادئ القانون الجنائي. رفع دعوى ضد دولة ذات سيادة أمام محاكم دولة أخرى هو انتهاك للسيادة والحصانة من الولاية القضائية للدول. سيتم إنشاء تطبيق جاستا تأثير الدومينو وأنه سيتسبب في الدول القوية لجعل الأنظمة ضد دول أخرى ضعيفة. على الرغم من أن هذا العمل يبدو في حدود الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، فإنه سيؤدي الملايين من الناس إلى ملف دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة بسبب تدخلاتها غير المشروعة العديد من البلدان الأخرى. وهذا يعني أنه سيتم إنشاء تأثير يرتد.